وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، ٢٤ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبار الطاقة

النفط يستقر على انخفاض أسبوعي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول «الجمعة» واستقرت على مدار الأسبوع على انخفاض إذ أدى احتمال وقف إطلاق النار في غزة إلى إضعاف معايير الخام بينما خففت الحرب في أوروبا وتقلص عدد منصات الحفر الأمريكية من الانخفاض. وجرت تسوية عقود برنت تسليم مايو عند 85.43 دولارا، لتخسر 35 سنتا. وتحدد سعر التسوية للخام الأمريكي عند 80.63 دولار للبرميل منخفضا 44 سنتا، وسجل كلا الخامين تغيرا أقل من 1 % خلال الأسبوع. وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي: «الجميع يترقب ما ستحمله عطلة نهاية الأسبوع مع غزة»، مضيفاً أن محادثات السلام الناجحة ستدفع المتمردين الحوثيين في اليمن إلى السماح لناقلات النفط بالمرور عبر البحر الأحمر.

في هذه الأثناء، يستعد الدولار الأمريكي لتحقيق مكاسب واسعة النطاق للأسبوع الثاني بعد أن أدى التخفيض المفاجئ لسعر الفائدة من قبل البنك الوطني السويسري يوم الخميس إلى تعزيز معنويات المخاطرة العالمية، ويزيد ارتفاع الدولار من تكلفة النفط بالنسبة للمستثمرين الذين يحملون عملات أخرى، مما يضعف الطلب.

وفي حين أن وقف إطلاق النار المحتمل يعني أن الخام قد يتحرك بحرية أكبر على مستوى العالم، فإن انخفاض عدد منصات النفط الأمريكية وإمكانية تخفيف أسعار الفائدة الأمريكية ساعد في دعم الأسعار.

وقال جيم ريتربوش من شركة ريتربوش وشركاه ومقره هيوستن: «ما زلنا نحتفظ بارتفاعات جديدة على الطاولة نظرًا للتوسع واسع النطاق في الرغبة في المخاطرة والتي تسارعت بعد تعليقات بنك الاحتياطي الفيدرالي في منتصف الأسبوع والتي أثبتت أنها أقل تشددًا مما كان متوقعًا».

وسجلت الأسهم الأمريكية، التي تميل إلى التحرك بالارتباط مع أسعار النفط، مستويات قياسية بعد أن أنهى بنك الاحتياطي الفيدرالي اجتماعه العادي دون تغيير في أسعار الفائدة الأمريكية يوم الأربعاء.

وانخفض عدد منصات النفط في الولايات المتحدة بمقدار منصة واحدة إلى 509 هذا الأسبوع، وفقًا لبيانات بيكر هيوز، مما يشير إلى انخفاض العرض في المستقبل.

كما أدى الصراع في أوروبا الشرقية إلى منع أسعار النفط من الانخفاض. وقالت كييف إن روسيا شنت أكبر هجوم صاروخي وطائرات مسيرة على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا خلال الحرب حتى الآن يوم الجمعة، مما أدى إلى إصابة أكبر سد في البلاد وتسبب في انقطاع التيار الكهربائي في عدة مناطق.

وقال بوب ياوجر، مدير العقود الآجلة للطاقة في ميزوهو، إن أحاديث ظهرت داخل السوق مفادها أن روسيا ستخفض إنتاجها بشكل أكبر في ضوء التصعيد، ومن شأن الخصم الأكبر أن يجعل الخام الروسي أكثر جاذبية للمشترين الدوليين.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تستقر على انخفاض لتتكبد خسارة أسبوعية بفعل محادثات وقف إطلاق النار في غزة وارتفاع الدولار. وقالوا، استقرت أسعار النفط على انخفاض يوم الجمعة، منهية الأسبوع بخسارة، حيث أشار المتداولون إلى أن علامات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس تشير إلى انخفاض انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط.
وأثرت قوة الدولار على أسعار النفط الخام، حيث أضاف الدولار إلى المكاسب الأخيرة لليورو والإسترليني وسط توقعات بأن بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي قد يخفضان أسعار الفائدة بوتيرة أسرع يمكن أن يفعلها بنك الاحتياطي الفيدرالي وسط نمو قوي في الولايات المتحدة.

وانخفض عدد منصات النفط العاملة في الولايات المتحدة بمقدار منصة واحدة إلى 509 في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، وانخفض بمقدار 84 على أساس سنوي، على الرغم من أن التوقعات تشير إلى انتعاش نشاط المصافي لدعم الطلب في أشهر الصيف، وتؤدي رهانات العرض الأكثر صرامة إلى إبقاء أسعار النفط مرتفعة.

ومع ذلك، استقرت السوق بالقرب من أعلى مستوياتها خلال أربعة أشهر التي شهدتها في وقت سابق من شهر مارس وسط توقعات بتقلص الإمدادات العالمية وتحسن الطلب. وانكمشت المخزونات الأمريكية بشكل غير متوقع في الأسبوع المنتهي في 15 مارس، في حين أشار كبار الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول إلى أنهم سيخفضون صادراتهم النفطية.

وكانت التوقعات بتقلص الإمدادات مصحوبة أيضًا بتحسن توقعات الطلب، خاصة في مواجهة اقتصاد أمريكي أقوى، والانتعاش المحتمل في الصين. وأظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات يوم الخميس أن نشاط الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة نما أكثر من المتوقع في مارس، في حين ظلت الخدمات في توسع. في وقت، لم تشعر الأسواق المحلية الروسية والعالمية بعد، بالأضرار التي سببتها الهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار على قطاع التكرير الروسي، وهو ثالث أكبر قطاع في العالم، ويشمل ذلك الإضرابات الجديدة خلال عطلة نهاية الأسبوع والضربات السابقة، حيث إن حوالي 12 ٪ من طاقة التكرير الروسية خارج نطاق العمل، وفقًا لحسابات إينرجي انتليجنس.

وفي الداخل، بدأت أسعار المنتجات البترولية في بورصة سانت بطرسبرغ التجارية الدولية في الارتفاع بالفعل، وخلال الأسبوع الماضي وحده، قفز سعر البنزين الروسي «يورو 5» بنحو 8 % مقارنة بمستويات ما قبل الهجوم، في حين ارتفعت أسعار الديزل في فصل الشتاء بنحو 5 %، وفقا لبيانات «سبيمكس».

وسوف تتأثر أسواق نواتج التقطير العالمية أيضًا، في حين من المتوقع أن تنمو صادرات النفط الخام من روسيا مع توفر المزيد من الكميات، كما يعترف المسؤولون الروس، ويُزعم أن مصفاة سيزران التابعة لشركة روسنفت والتي تبلغ طاقتها 170 ألف برميل يوميًا فقدت 70 ٪ من طاقتها نتيجة للهجوم الذي وقع في 16 مارس. وتمكنت مصفاة سلافيانسكي المستقلة التي تبلغ طاقتها 78 ألف برميل يوميًا والتي تعرضت للهجوم في 17 مارس من استئناف عملياتها بعد إخماد حريق.

وألحقت ضربات كبيرة بطائرات بدون طيار في وقت سابق من الأسبوع الماضي أضرارًا بوحدة المعالجة الأولية في مصفاة نيجني نوفغورود التابعة لشركة لوك أويل والتي تبلغ طاقتها 340 ألف برميل يوميًا ووحدتين مماثلتين في مصنع ريازان التابع لشركة روسنفت والذي تبلغ طاقته 343 ألف برميل يوميًا.
وإلى جانب مصفاة توابسي التابعة لشركة روسنفت والتي تبلغ طاقتها 240 ألف برميل يوميًا، والتي أوقفت عملياتها في نهاية يناير بعد هجوم بطائرة بدون طيار، فإن حوالي 780 ألف برميل يوميًا من طاقة التكرير الروسية قد تكون خارج الخدمة، وفقًا لحسابات إنرجي إنتليجنس.

وتصر الحكومة الروسية، التي تعطي الأولوية للإمدادات المحلية، على عدم وجود أي انقطاع أو خطر النقص. وأشار النائب الأول لوزير الطاقة بافيل سوروكين الأسبوع الماضي إلى عدة إجراءات لضمان استقرار الإمدادات المحلية، بما في ذلك تحسين معدلات الاستخدام في المصافي والسحب من مخزونات النفط. وأشار أيضًا إلى الحظر المفروض على صادرات البنزين لمدة ستة أشهر اعتبارًا من الأول من مارس. كما يمكن مراجعة جداول صيانة المصافي، وفقًا لوزارة الطاقة.

والواقع أن روسيا عالجت 5.52 ملايين برميل يومياً فقط في العام الماضي من أصل طاقتها التكريرية البالغة 6.6 ملايين برميل يومياً، وهو ما يعطي معدل استغلال أقل من 84 %. وتقول مصادر الصناعة إن بعض المصافي تعمل بمعدلات مخفضة تصل في بعض الحالات إلى 60 %.
وفي بعض المصافي، يكون من الأسهل استخدام الطاقة الاحتياطية عن طريق زيادة حمل الوحدات الأخرى التي قد تكون أقدم أو أقل قوة، ولكن لا يزال من الممكن استخدامها للتعويض عن أحجام المعالجة المفقودة، وتقول المصادر إنه يجري تحديث معظم المصافي، وقد قامت ببناء وحدات جديدة، مما أدى إلى إيقاف تشغيل المصافي القديمة، على الرغم من أنه يمكن إعادتها إلى الاستخدام إذا لزم الأمر. ومع ذلك، يتعين على الشركات أولاً تقييم الضرر لاتخاذ قرار بشأن خطط التعافي الخاصة بها.

ووفقًا لبيانات شركة كبلر لتتبع السفن، بلغ متوسط صادرات النفط الخام الروسي المنقول بحرًا من المحطات الأربع الرئيسية - بريمورسك وأوست لوغا على بحر البلطيق، ونوفوروسيسك على البحر الأسود، وكوزمينو على بحر أوخوتسك - 2.7 مليون برميل يوميًا في مارس.

وانخفض الإجمالي بنحو 130 ألف برميل يوميا مقارنة بمتوسط الصادرات من تلك المنافذ الأربعة في فبراير، وجميعها متصلة بشبكة خطوط الأنابيب الرئيسية لشركة ترانسنفت التي تحتكر خطوط الأنابيب الوطنية.

ويعزى انخفاض الصادرات إلى حد كبير إلى انخفاض الشحنات من بريمورسك، حيث كانت هناك فجوة قصيرة في الشحنات في بداية شهر مارس، ومن المتوقع حدوث فجوة أخرى مدتها أسبوع واحد في وقت لاحق من هذا الأسبوع. كما أن الشحنات من كوزمينو، التي سجلت أرقاما قياسية جديدة الشهر الماضي، عادت إلى مستواها المعتاد في الأسبوعين الأولين من شهر مارس.

ويُعزى انخفاض الصادرات جزئيًا أيضًا إلى حقيقة أن بعض المصافي كانت تزيد بشكل مطرد من عمليات التشغيل قبل موسم الطلب المرتفع. ومع ذلك، تقول المصادر إنه خلال الأسبوع الماضي، تمت إضافة العديد من الشحنات للتحميل في موانئ البلطيق والبحر الأسود، مما يشير إلى أن المصافي بدأت في إعادة توجيه أحجامها للصادرات في الوقت الذي تضررت فيه وحدات التقطير الأولية لديها.

كما اضطرت شركة ترانسنفت الوطنية الروسية لتشغيل خطوط الأنابيب إلى خفض الشحنات إلى بعض المصافي أو إيقافها مؤقتا، مما أدى إلى إعادة توجيه الأحجام نحو الصادرات، ولا يعكس جدول تصدير النفط الروسي للربع الثاني من عام 2024، والذي أعدته وزارة الطاقة، أي إعادة توجيه كبيرة لصادرات النفط الخام أيضًا.

ووفقًا لمصادر مطلعة على البيانات، من المتوقع أن تبلغ الصادرات الروسية عبر نظام ترانسنفت، بما في ذلك خطوط الأنابيب والشحنات المنقولة بحرًا، 3.77 ملايين برميل يوميًا للفترة من أبريل إلى يونيو، بانخفاض قدره 39000 برميل يوميًا عما كان مخططًا له في الربع الأول. ومن المتوقع أن ترتفع الصادرات المنقولة بحراً بشكل طفيف، مع تعويض النمو بانخفاض شحنات خطوط الأنابيب.

وبلغ إجمالي شحنات النفط الخام الروسية إلى دول الاتحاد السوفيتي غير السابق 4.65 ملايين برميل يوميا في فبراير. ويحفز المصدرون الروس أيضًا ارتفاع الأسعار، حيث وصل سعر خام برنت القياسي العالمي إلى أكثر من 87 دولارًا للبرميل هذا الأسبوع. وارتفعت أسعار مزيج تصدير خام الأورال الروسي إلى أكثر من 70 دولارًا للبرميل من متوسط 69 دولارًا للبرميل في فبراير.

وتشهد أسواق الديزل العالمية بالفعل كميات أقل من توابسي، التي صدرت حوالي 55 ألف برميل يوميًا من المنتج في يناير، وكانت نيجني نوفغورود تنتج 115 ألف برميل يوميا من الديزل، ويتم تصدير معظمها عادة.

شركات النفط الروسية تحقق نتائج قوية في المنبع والمصب والشحن رغم العقوبات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

واصلت شركات النفط الروسية، التي نشرت نتائجها المالية المحدودة خلال الأسبوع الماضي، التباهي بأداء مالي مثير للإعجاب لعام 2023، وكانت الأرقام مرتفعة في الغالب على الرغم من أن إعادة الهيكلة الإجمالية لأنشطة المنبع والمصب والأنشطة اللوجستية للشركات بسبب الحرب في أوكرانيا تتكبد عموماً تكاليف أعلى وتحديات إضافية.

وتمتعت شركة غازبروم نفت، الذراع النفطية لشركة الغاز العملاقة التي تسيطر عليها الدولة غازبروم، بإيرادات قياسية في عام 2023، على الرغم من انخفاض صافي أرباح الشركة لهذا العام بنحو 15 % بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وذكرت شركة غازبروم نفت في تقريرها أنه على الرغم من «التقلبات في أسواق الطاقة العالمية»، فقد تمكنت من تحقيق إيرادات قياسية بلغت 3.52 تريليونات روبل (38 مليار دولار)، بزيادة تزيد على 3 ٪ على أساس سنوي. ومع ذلك، انخفض صافي الأرباح بنسبة 14.7 % إلى 641 مليار روبل، وهو ما أرجعته الشركة إلى «تغير معايير الاقتصاد الكلي، وارتفاع التعريفات الجمركية وزيادة العبء الضريبي 400.5 مليار روبل بسبب فعالية أنشطتها التشغيلية».

وتوقفت شركة غازبروم نفت عن الكشف عن نتائجها التشغيلية في عام 2022، لكن الشركة قالت في بيانها الصحفي الأخير إن الشركة قامت العام الماضي بزيادة إنتاج المواد الهيدروكربونية. وفي عام 2021، وصلت شركة غازبروم نفط، ثالث أكبر منتج في روسيا، إلى رقمها القياسي لإنتاج الهيدروكربون البالغ 101.43 مليون طن متري من مكافئ النفط (2.03 مليون برميل يوميًا من مكافئ النفط) ولديها خطط لزيادة ذلك من خلال تطوير المناطق في كليهما المناطق التقليدية والحدودية.

وفي مجال الصناعات التحويلية، أكملت شركة غازبروم نفت العام الماضي ترقية كبيرة في مصفاة أومسك التي تبلغ طاقتها 400 ألف برميل يوميًا، وهي الأكبر في البلاد، وهو أمر بالغ الأهمية اليوم حيث يواجه قطاع المصب في روسيا صعوبات بسبب الهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار ضد عدد من المصافي.

وكتب ألكسندر ديوكوف رئيس شركة غازبروم نيفت في مذكرة مصاحبة للنتائج أن الأولوية بالنسبة للشركة هذا العام ستكون مواصلة نمو الأعمال مع الحفاظ على استقرار مالي مرتفع. وقال: «في عام 2024، ستواصل الشركة تطورها الفعال، مما يوفر عوائد عالية لمساهمينا ومستثمرينا».

منتج النفط الإقليمي

وسجل منتج النفط الإقليمي تاتنفت دخلاً صافيًا قدره 288 مليار روبل، بارتفاع بنسبة 1.2 % على أساس سنوي. وقفزت إيرادات الشركة التي يقع مقرها في تتارستان بنسبة تزيد عن 11 %، وهي أكبر زيادة في الإيرادات بين الشركات الروسية الكبرى الأخرى.

وذكرت شركة تاتنفت أن إيراداتها من مبيعات النفط ارتفعت بنحو 9 ٪ على أساس سنوي في عام 2023، في حين زادت إيرادات مبيعات المنتجات النفطية بأكثر من 12 ٪ على أساس سنوي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الخصومات على النفط الخام الروسي ومنتجات بترولية.

وتمكنت تاتنفت أيضًا من زيادة إيرادات النفط والمنتجات بما يزيد عن 20 % من المبيعات في السوق المحلية في إشارة إلى كيفية قيام الشركات الروسية بإعادة توجيه إمداداتها إلى السوق المحلية بسبب أزمة الوقود في منتصف العام الماضي. وتمكنت شركة ترانسنفت، التي تحتكر خطوط أنابيب النفط الوطنية الروسية، من زيادة صافي الأرباح بنحو 22 % على أساس سنوي في عام 2023، في حين ارتفعت الإيرادات بأكثر من 10 %. وفي العام الماضي، كانت شحنات النفط الخام عبر نظام ترانسنفت ثابتة تقريبًا على مدار العام، على الرغم من انخفاض الصادرات مع تعويض الانخفاض من خلال زيادة التسليمات إلى السوق المحلية. وفي الوقت نفسه، قفزت شحنات المنتجات البترولية عبر نظام ترانسنفت، سواء محليًا أو للتصدير، في عام 2023. ومع ذلك، لم يتضح بعد كيف ستؤثر التزامات روسيا بموجب اتفاق أوبك+ والقضايا الداخلية للبلاد، بما في ذلك الهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار على مصافي البلاد، على الشحنات عبر نظام ترانسنفت هذا العام.

وأفادت شركة الشحن العملاقة سوفكومفلوت هذا الأسبوع أنه على الرغم من تعرضها لضغوط عقوبات هائلة في عام 2023، تمكنت الشركة من مضاعفة صافي أرباحها المعدلة بأكثر من أربعة أضعاف إلى 83.5 مليار روبل بفضل العقود المستقرة طويلة الأجل. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 23 ٪ تقريبًا. وفي العام الماضي، تعرضت سوفكومفلوت لضغوط عقوبات أكبر حيث أدرجت الولايات المتحدة عددًا من ناقلاتها التي تحمل النفط الخام الروسي في القائمة السوداء لمساعدة موسكو على بيع براميل النفط الخام فوق الحد الأقصى لسعر البرميل البالغ 60 دولارًا. وفي الوقت نفسه، ارتفع الطلب على سفن الشركة وسعر التأجير في عام 2023. وأشارت سوفكومفلوت في تقريرها إلى أنها «تقوم بعمل منهجي يهدف» إلى التغلب على العقوبات.

والتساؤل هل كان ارتفاع الأسعار راجعا إلى نوبة حقيقية من الشراء الاحترازي بعد ضربات الطائرات بدون طيار على المصانع الروسية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإن خام برنت المؤرخ - وهو السعر الفوري للبرميل الفعلي - يجب أن يستمر تداوله بعلاوة على الأسعار المستقبلية. لكن هذا ليس هو الحال، فقد انخفضت علاوة خام برنت المؤرخة إلى بضعة سنتات فقط للعقد الآجل لشهر أقرب استحقاق، مما يشير إلى عدم حدوث اندفاع للشراء في الوقت الحالي.

وبدلا من ذلك، قد يكون ارتفاع الأسعار أيضا استجابة متأخرة لأساسيات أقوى. ويتم تداول خام برنت الآن براميل مايو، وتبلغ العلاوة على التسليمات في ستة أشهر حوالي 4.35 دولارات للبرميل، مقارنة بـ 1.80 دولارًا فقط للبرميل في بداية فبراير، مما يشير إلى سوق أكثر تشددًا.

كما يشير التساؤل في السوق إلى القلق من احتمال قيام روسيا بتصدير المزيد من النفط الخام لأن المصافي الروسية لا تستطيع معالجته في الداخل. ومن الناحية النظرية، فإن هذا من شأنه أن يضغط على الأسعار العالمية نحو الانخفاض، بدلاً من التسبب في ارتفاعها.

ولكن نظراً للنجاح الأخير الذي حققته كييف، قد تقدر السوق أن أوكرانيا ليس لديها أي نية لوقف هجماتها ويمكن أن تمتد إلى البنية التحتية الحيوية الأخرى للطاقة مثل محطات التصدير الروسية، وهو ما يمثل الضغط الصعودي.

ولا تزال شحنات المنتجات المكررة الروسية تساعد في تحرير القدرة التصديرية إلى أوروبا من أماكن أخرى، ولا سيما من تركيا والشرق الأوسط والهند. وحتى الآن، أدى هذا إلى منع ارتفاع درجة حرارة سوق الديزل ووقود الطائرات الأوروبية. وإذا كان هناك أي شيء، فهو يظهر أن ضغط الأسعار الذي يتسرب حاليًا إلى المجمع النفطي يأتي في المقام الأول من سوق المنتجات. ولا يزال عرض النفط الخام نفسه وفيرا.

وظلت أسعار الديزل آخذة في الارتفاع مع بدء تدهور واقع مصافي النفط الروسية المعطلة - وما يمكنها القيام به من أجل تدفقات الوقود العالمية المشحونة بالفعل. وكثفت أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية النفطية الروسية هذا العام، حيث استهدفت طائرات بدون طيار ما لا يقل عن سبع مصافي تكرير هذا الشهر. وأدت الهجمات إلى إيقاف نحو 780 ألف برميل يوميا، أو 12 %، من طاقة التكرير الروسية، وفقا لحسابات إنرجي إنتليجنس.

ويعتقد المحللون في بنك جيه بي مورجان الأمريكي أن حوالي 190 ألف برميل يوميا من إنتاج الديزل يتم فقدانها، إلى جانب 150 ألف برميل يوميا من البنزين للسوق المحلية في روسيا.

محللون لـ «الاقتصادية»: تحول وكالة الطاقة إلى مشجع للتحول يقوض أمن الطاقة .. بحاجة إلى رؤية أدق ومتوازنة

الاقتصادية

أكد لـ«الاقتصادية» محللون في قطاع الطاقة، أن تصريحات وكالة الطاقة الدولية تقوّض أمن الطاقة من خلال تثبيط الاستثمار الكافي في النفط والغاز الطبيعي، كما أنها بحاجة إلى رؤية متوازنة في التعامل مع موارد الطاقة المختلفة وتقديم بيانات أدق لتقييم تطورات الطلب.

جاء ذلك بالتزامن مع اهتمام أسواق النفط العالمية بانتقاد نواب أمركيين في خطاب رسمي لتحيزات وكالة الطاقة الدولية ضد استثمارات النفط والغاز، وهو ما يعكس قلق السياسيين في الولايات المتحدة من تراجع الاستثمار في الوقود التقليدي.

وهنا قال جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا، إن انتقاد المشرعين الجمهوريين الأمريكيين لوكالة الطاقة الدولية، يرجع إلى مواقفها التي تعرقل نمو الاستثمارات النفطية وبياناتها التي تقلل تقديرات نمو الطلب وحديثها المتكرر عن توقعات ذروة النفط .

وأكد جيراس في حديثه لـ«الاقتصادية»، أن النفط سيظل المكون الرئيس في تحقيق أمن الطاقة في العقود المقبلة.

بدورها، ذكر ارفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية، أن انتقاد مجلسي الشيوخ والنواب لوكالة الطاقة الدولية رؤية موضوعية، خاصة مع تحولها إلى مشجع لتحول الطاقة، وهو ما قد يقوّض أمن الطاقة من خلال تثبيط الاستثمار الكافي في إمدادات الطاقة وتحديدا النفط والغاز.

وأشار إلى أن الوكالة بحاجة بالفعل إلى رؤية أدق ومتوازنة في التعامل مع موارد الطاقة المختلفة، وتقديم بيانات أدق لتقييم تطورات الطلب على النفط.

في السياق، أوضح تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية، أن الجمهوريين في مجلس النواب الأمريكي أقرّوا قائمة من مشاريع القوانين التي تعرض أولويات الحزب في مجال الطاقة وتفضل إنتاج النفط والغاز الأمريكي قبل انتخابات عام 2024. وأوضح أن الجمهوريين أطلقوا خلال «أسبوع الطاقة» إجراءات متقدمة لإلغاء صندوق خفض الغازات الدفيئة التابع لوكالة حماية البيئة الأمريكية وإلغاء الرسوم الجديدة التي تفرضها وكالة حماية البيئة على انبعاثات النفط والغاز، كما أن هناك إجراء آخر من شأنه أيضا تبسيط تصاريح عبور المياه لخطوط أنابيب النفط والغاز وغيرها من البنية التحتية الخطية.التقرير نوه بأنه على الرغم من أن مشاريع القوانين لا تحظى بأي فرصة تقريبا لتمريرها من قبل مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، إلا أنها يمكن أن تشير إلى ما سيحاول المشرعون من الحزب الجمهوري سنه، إذا فاز الجمهوريون بمجلسي الكونجرس والبيت الأبيض في نوفمبر المقبل.

وعدّ أن هذا الموقف يوفر فرصة أخرى للمشرعين الجمهوريين للتعبير عن مظالمهم بشأن سياسات الطاقة التي تتبعها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

في المقابل، تقول وكالة الطاقة الدولية، إنها تقدم رؤية موضوعية للسوق واحتياجات الطاقة، وإنها تتعاون مع المنظمات الدولية لتتبع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في مجال الطاقة، وبناء توافق في الآراء بشأن التحولات المتوافقة مع 1.5 درجة مئوية.

وشددت على ضرورة بلورة مرحلة جديدة من التعاون لدفع التقدم بشأن التزامات الطاقة التي تم التعهد بها في قمة المناخ COP28 الأخيرة في دبي، بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري .

من جانبه، ذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، أن الطلب العالمي على النفط يتجاوز التوقعات، ما يوجد مزاجا صعوديا في الأسواق، بالتزامن مع عقد أسبوع الطاقة الأمريكي «سيراويك» في هيوستن.

وأشار إلى ارتفاع سعر النفط الخام في الربع الأول وسط انخفاض المخزونات الأمريكية وتخفيضات الإنتاج من قبل تحالف «أوبك+» والهجمات الأوكرانية على المصافي الروسية.

وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط، الجمعة، لكنها حققت أداء مستقرا على مدار أسبوع، إذ جرت تسوية عقود برنت تسليم مايو عند 85.43 دولار، لتخسر 35 سنتا، محققا مكاسب أسبوعية هامشية بنحو 0.1 %، فيما تحدد سعر التسوية للخام الأمريكي عند 80.63 دولار للبرميل منخفضا 44 سنتا، محققا خسائر أسبوعية بنحو 0.5 %.

شاكر: الربط الكهربائي السعودي - المصري يمهد الطريق لإقامة سوق عربية مشتركة

عكاظ

أكد وزير الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر الدكتور محمد شاكر، أن مشروع الربط الكهربائي بين السعودية ومصر، يعد بداية حقيقية لإقامة سوق عربية مشتركة في هذا المجال المهم والحيوي، الذي يحظى باهتمام كبير من قادة الدول العربية، باعتباره أحد أهم المشاريع التكاملية، كما أن الربط الكهربائي بين الرياض والقاهرة يأتي مكملاً وداعماً لرؤية 2030 لكلا البلدين.

وأضاف الوزير شاكر خلال اجتماع أمس (الجمعة) ضم قادة الوزارة، أن مشاريع الربط الكهربائي بين الدول، أثبتت أن لها العديد من الفوائد، خصوصا الاقتصادية منها والبيئية، وخلق أجواء التعاون والحوار، وإقامة مصالح اقتصادية مشتركة، وخلق فرص عمل جديدة أثناء فترة الإنشاءات والتشغيل، واستيعاب الطاقات الضخمة التي سيتم توليدها من الطاقة النظيفة، وفضلاً على كل ذلك تأمين واستقرار المنظومة الكهربائية، عن طريق تبادل تيار الكهرباء بين الدول المشتركة.

وأوضح وزير الكهرباء المصري، أن وزارته تمضي قدماً في استكمال مشروع الربط بين السعودية مصر، من خلال خطوط للربط الكهربائي بنظام التيار المستمر قدرة 3000 ميجاوات، وهو رقم كبير يعزز من قدرات التبادل في مجال الطاقة بين البلدين، وبموجبه تستطيع الدولتان تبادل الطاقة خصوصا خلال فترة الذروة، والاستفادة من الاحتياطي اليومي بالشبكة القومية للكهرباء.

وشدد الوزير على أن مصر وضعت إستراتيجية وطنية متكاملة لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، إدراكا من قطاع الكهرباء بضرورة مواكبة التقنيات التي تحقق التنمية المستدامة، وأن تصبح مصر واحدة من رواد العالم في الهيدروجين مخفض الكربون، اعتماداً على الموقع الإستراتيجي والخبرات المصرية والتعاون مع الشركات العالمية.

العقوبات تضيق الخناق على نقل النفط الروسي

اقتصاد الشرق

بدأت آلة تصدير النفط الروسية التي تمول حرب الكرملين في أوكرانيا تتأثر. مصافي النفط الهندية –ثاني أكبر عملاء موسكو بعد الصين منذ غزو 2022– ستتوقف عن قبول الخام من الناقلات المملوكة لشركة «سوفكومفلوت» (Sovcomflot) التي تديرها الدولة بسبب المخاطر التي تشكلها العقوبات. ومنذ بداية أكتوبر، شددت الولايات المتحدة العقوبات على الأسطول الأوسع من الناقلات التي تنقل النفط الروسي. ولا يزال العشرات من السفن المستهدفة تقبع منذ ذلك الحين، كما تطفو المزيد من السفن الناقلة للديزل الروسي بلا وجهة محددة في المحيطات أكثر من أي وقت مضى منذ 2017، وفقاً لشركة التحليلات «كبلر». ومن شأن هذه التحركات مجتمعة أن تقلص عائدات النفط الروسية تدريجياً، وهو هدف سياسي رئيسي للولايات المتحدة وحلفائها في سعيهم لإحباط العدوان العسكري الذي شنه الرئيس فلاديمير بوتين. اتسم النهج الذي تبنته مجموعة السبع في التعامل مع العقوبات المفروضة على روسيا برفضها التسبب في أي ضرر لاقتصاداتها في هيئة ارتفاع أسعار النفط. توصلت واشنطن إلى ما يسمى بسياسة سقف الأسعار على وجه التحديد لتخفيف العقوبات التي تم تحضيرها في بروكسل. ومنذ أن بدأت الحرب قبل عامين، واصلت روسيا تصدير كميات هائلة من النفط.

في حين أنه ليس من المتوقع إجراء تخفيضات جذرية في العرض في هذه المرحلة، فإن السؤال هو إلى أي مدى ستذهب الجهات التنظيمية الغربية في تشديد الخناق بينما تتجه أسعار النفط نحو 90 دولاراً للبرميل، ويبدأ الرئيس جو بايدن حملة انتخابية مرهقة مع تضخم مؤلم لا يزال يسيطر على عقول الناخبين.

ضغوط على الصادرات الروسية

قال ريتشارد برونز، رئيس الشؤون الجيوسياسية في «إنيرجي أسبكتس» (Energy Aspects) الاستشارية: «إنه ضغط متزايد على تدفقات الصادرات الروسية، خاصة إلى الهند. نحن في مرحلة أصبحت فيها الآثار المرتبطة بالعقوبات واضحة للغاية».

منذ أكتوبر، أضافت الولايات المتحدة 40 ناقلة نفط روسية إلى قائمة العقوبات. وتواصل أربع من السفن المستهدفة مؤخراً في إجراء عمليات التسليم، لكن لم تقم أي سفينة خاضعة للعقوبات بتحميل شحنة خام منذ أن أضافتها وزارة الخزانة الأميركية (للقائمة)، وفقاً لبيانات تتبع الناقلات التي جمعتها بلومبرغ. والآن، وجهت البيئة التجارية الصعبة على نحو متزايد ضربة رمزية قوية للكرملين، في ظل تجنب الهند -الحليف التجاري القوي طوال الحرب- أسطولها. وفي الوقت نفسه، بدأت أوكرانيا في استهداف مصافي النفط الروسية، رغم أنه ليس من الواضح مدى الدعم الذي تحظى به هذه الاستراتيجية في واشنطن.

وقال غريغ برو، المحلل في «أوراسيا غروب» (Eurasia Group) في نيويورك: «نشهد بالتأكيد ضغوطاً متزايدة من العقوبات الأميركية على كل من الخام الروسي والصادرات.. يأتي ذلك في وقت تكافح الولايات المتحدة لإرسال المزيد من المساعدات إلى أوكرانيا، وحيث بدأت حظوظ أوكرانيا في ساحة المعركة في الانحدار، وحيث يبدو أن روسيا أصبحت لها اليد العليا».

خُمس النفط الروسي

نقلت «سوفكومفلوت» التي تديرها الدولة نحو خُمس إجمالي شحنات الخام الروسية إلى الهند العام الماضي. ويبدو أن هذه النسبة تتقلص حتى قبل ورود أنباء عن أن مصافي (الهند) لن تقبل السفن بعد الآن.

قال متحدث باسم وزارة الخزانة الأميركية: «نتوقع ونرحب بأن يكون مشترو النفط العالميون أقل استعداداً للتعامل مع (سوفكومفلوت) عما كانوا عليه في الماضي»، مضيفاً أن الإجراءات يجب ألا يكون لها تأثير على سوق النفط لأن روسيا سُتبقي على حافز لبيع النفط».

والآن سيحتاج هذا الأسطول إلى البحث عن وجهة أخرى، وهناك دلائل على أنه يواجه صعوبات. إذ توقفت سبع سفن على الأقل في البحر الأسود واختفت من أنظمة المراقبة الرقمية، حسبما أظهرت بيانات بلومبرغ لتتبع الناقلات. واعترفت «سوفكومفلوت» هذا الأسبوع بأن العقوبات أضرت بعملياتها.

زيادة تكاليف الشحن.. وخصم سعر الخام الروسي

قالت جانيس كلوغ، الباحثة البارزة في أوروبا الشرقية وأوراسيا في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية في برلين: «إن استهداف (سوفكومفلوت) يمثل تشديداً كبيراً للعقوبات الأميركية ضد روسيا.. لن يحل مشكلة التحايل، لكنه سيزيد تكاليف الشحن وتخفيضات أسعار النفط الروسي».

ومع ذلك، لا يزال بإمكان روسيا الاعتماد على ما يسمى بـ«أسطول الظل» من السفن التي تم تجميعها بعد وقت قصير من غزو 2022، وهي غالباً ما تكون سفن قديمة بدون تأمين مناسب ولديها ملكية غير واضحة، لتوصيل شحناتها. وبحسب بعض التقديرات، هناك ما يصل إلى 600 ناقلة عاملة، إلى جانب الناقلات اليونانية التي تواصل خدمة التجارة بموجب سقف الأسعار الذي وضعته مجموعة السبع.

تعد كلفة تسليم النفط الروسي ضخمة. إذ تبلغ تكلفة تسليم شحنة بحر البلطيق إلى الصين حوالي 14.50 دولار للبرميل، وفقاً لبيانات من «أرغوس ميديا» (Argus Media). وتشير تقديراتها إلى أن أكثر من نصف هذا المبلغ يُعزى إلى العقوبات.

تراكم إمدادات الوقود المكرر رغم استهداف المصافي

قال برونز من «إنرجي أسبكتس»: «سواء تحول هذا إلى خسائر فعلية في الإمدادات، فسوف يعتمد على مدى سرعة العثور على حلول بديلة لقضايا الشحن وما إذا كان البائعون الروس على استعداد لتعميق الخصومات».

وتأثرت مبيعات موسكو من الوقود المكرر. إذ رُصد متوسط 6.2 مليون برميل من وقود الديزل الروسي عالقاً بالمحيطات في الأيام العشرة حتى 17 مارس، وفقاً لبيانات «كبلر»، وهو أعلى مستوى منذ 2017 على الأقل.

وفي حين أنه ليس من الواضح ما إذا كانت العقوبات قد تسببت في هذا التراكم، فمن المثير للدهشة أن الكثير من المنتجات تتراكم في وقت كان من المفترض أن تؤدي فيه هجمات الطائرات المسيرة إلى كبح الإمدادات.

وقال كلوغ: «لا تزال لدى واشنطن أدوات قوية للإضرار بصادرات النفط الروسية، لكنها استخدمتها بحذر، خوفاً من ارتفاع أسعار الغاز في عام الانتخابات».

أداء أرامكو السعودية يؤسس لاقتصادات انتقال الطاقة ويدعم رؤية 2030

الطاقة

تؤدي شركة أرامكو السعودية دورًا مهمًا في دعم اقتصاد المملكة وناتجها الإجمالي، لكن الدور الأهم يبرز في تعزيز إستراتيجية تنوع الطاقة الضرورية لتنفيذ رؤية 2030.

ومع التركيز على إستراتيجية التنويع منذ عام 2017، سعت المملكة إلى إفساح المجال أمام حصة أكبر لمصادر الطاقة النظيفة، ما يفسّر انخفاض حصة الهيدروكربونات ضمن الناتج المحلي الإجمالي مؤخرًا، حسب بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي.

ورغم ذلك، ما زال النفط مصدرًا رئيسًا لتعزيز إيرادات المملكة، إذ يُسهم بنسبة تفوق النصف في هذه الإيرادات، كما يشغل حصة الأغلبية في الصادرات.

ولا يُعد دور شركة أرامكو في تمويل إستراتيجية تنوع الطاقة للمملكة دلالة على التخلي التام عن النفط، إذ وصف رئيس الشركة التنفيذي المهندس أمين الناصر الإطار الزمني العالي لخطط تحول الطاقة بأنه «محض خيال».

وشدد الناصر -في تصريحات له خلال افتتاح مؤتمر «سيرا ويك»، المنعقد في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية- على أن خفض انبعاثات النفط والغاز عبر تقنيات احتجاز الكربون له فاعلية وتأثير أفضل في البيئة والمناخ.

وانتقد -خلال تصريحاته التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة- محاولات «شيطنة» النفط والغاز رغم الطلب العالمي المستمر عليهما، متوقعًا ارتفاع الطلب على الخام إلى أعلى مستوياته على الإطلاق، بحلول النصف الثاني من العام الجاري 2024.

دور أرامكو

جددت نتائج التقرير السنوي، الصادر عن شركة أرامكو السعودية لأداء عام 2023، الحديث حول الدور المهم الذي يؤدّيه النفط في دعم اقتصاد المملكة. ويرجع ذلك إلى تحقيقها نتائج مالية قوية، تزيد من احتمالات تعويل المملكة على عوائدها لتعزيز رؤية السعودية 2030 المستهدفة.

وربما يعود ذلك إلى حصة الحكومة الضخمة في أسهم الشركة التي تصل إلى 82%، ما يُشير إلى استفادة الحكومة من توزيعات الأرباح لضخ استثمارات في مشروعات عملاقة قيد التنفيذ في المملكة.

ومن زاوية أخرى، تدفع توزيعات الأرباح القوية باتجاه جذب المستثمرين العالميين، للمشاركة في شراء أسهم الشركة.

وكانت أرامكو السعودية قد سجلت صافي دخل قدره 454.9 مليار ريال سعودي (بما يعادل 121.3 مليار دولار أميركي)، خلال العام الماضي 2023، رغم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد العالمي.

(الريال السعودي = 0.27 دولارًا أميركيًا)

وتضمّنت نتائج أعمال الشركة زيادة في توزيعات أرباح المساهمين قدرها 30%، على أساس سنوي، مع المحافظة على التوجيه الحكومي بالإبقاء على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا.

وأقر مجلس إدارة الشركة بالموافقة على الدفعة الثالثة من توزيعات أرباح الأداء، بقيمة 20.41 مليار ريال (10.78 مليار دولار أميركي)، في حين أعلنت الشركة أن قيمة توزيعات الأرباح الأساسية ستصل إلى 76.1 مليار ريال (20.3 مليار دولار) عن الربع الرابع من العام الماضي.

أرامكو ورؤية 2030

حققت شركة أرامكو السعودية، خلال العام الماضي 2023، ثاني أعلى أرباحها، رغم ما مرت به سوق النفط العالمية من اضطرابات، وأنعشت الشركة المستثمرين بزيادة جديدة في أرباح الأسهم.

ويُعد توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ رؤية السعودية 2030 أبرز أوجه إنفاق توزيعات أرباح الشركة، مع حصة حكومية قدرها 82%، في حين تؤول نسبة قدرها 16% إلى صندوق الاستثمارات العامة الداعم لإستراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبناها المملكة.

وبذلك يمكن القول إن شركة أرامكو تعد أحد أبرز مقومات تنفيذ رؤية السعودية 2030، المعتمدة على عائدات النفط والغاز في تمويل إستراتيجية خفض الاعتماد على الوقود الأحفوري، وفق رؤية طرحها مستشار وزارة الطاقة السعودية المستشار الإعلامي لبنك أبوظبي الإماراتي، فرانك كين. وقال كين -في مقاله المنشور في منصة أربيان غولف بيزنس إنسايتس (AGBI)، واطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة-، إن خطة إنفاق عوائد شركة أرامكو السعودية ونسبة من نفقاتها الرأسمالية على تحول الطاقة والتخلي عن الهيدروكربونات تُبدي مفارقة قوية.

وفسّر ذلك بأن «عوائد النفط ستُستعمل للإنفاق على تطوير مصادر الطاقة الأخرى»، ومن بينها: الغاز الطبيعي، ومصادر الطاقة المتجددة كالرياح والشمس، بالإضافة إلى الهيدروجين والطاقة النووية.

ويوضح الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- تدرج صافي أرباح شركة أرامكو السعودية، من عام 2017 حتى العام الماضي 2023

إستراتيجية خفض الإنتاج

سبق أن أوقفت شركة أرامكو السعودية -نهاية يناير/كانون الثاني -2024 خطة زيادة الإنتاج إلى 13 مليون برميل يوميًا، وأعلنت تلقيها توجيهًا يفيد بالمحافظة على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا.

وأكد فرانك كين في مقاله أن هذا القرار يعكس رؤية الشركة، ورغم أن الرئيس التنفيذي للشركة أمين الناصر لم يشر -حتى الآن- إلى الابتعاد عن النفط فإن «تقليص» الإنتاج يتزامن مع ضخ عوائد الشركة في استثمارات تحول الطاقة.

وأضاف أن أمين الناصر يسعى إلى إدارة تحول الطاقة بأفضل صورة للحصول على أفضل نتائج، لا سيما في ظل الرؤية العالمية لبدء اندثار عصر الوقود الأحفوري.

وحدد كين رؤيته لأهداف المملكة تزامنًا مع بدء المرحلة الثانية لتنفيذ رؤية السعودية 2030، مقترِحًا 3 محاور لها: مواصلة الدور السعودي بصفتها مُورّدًا عالميًا للهيدروكربونات، ودعم استقرار أسعار النفط من خلال الدور القيادي للمملكة في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، جنبًا إلى جنب مع مواصلة انتقال الطاقة.

وقال إن التوازن بين المحاور الـ3 سيضمن توفر العوائد المالية والاقتصادية اللازمة لتنفيذ رؤية السعودية 2030.

ويقارن الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- بين أرباح شركة أرامكو السعودية وعدد من كبريات شركات الطاقة، خلال المدة من 2021 حتى 2023

الاقتصاد النفطي للمملكة

لم يكن الدور الحيوي الذي تؤديه شركة أرامكو السعودية ببعيد عن المشهد العام في المملكة، إذ تزامن إعلان نتائجها المالية مع الكشف عن البيانات الإحصائية للاقتصاد.

وكان العامل المشترك بينهما «الدور الرئيس للنفط»، والاستفادة من عائداته في تنفيذ أهداف تنويع مصادر الطاقة طبقًا لرؤية السعودية 2030.

ويشكّل انخفاض كميات النفط المنتجة خلال العام الماضي عائقًا أمام الطموحات الاقتصادية رغم أسعار الخام المرتفعة، وفقًا لما ورد رسميًا في بيانات النمو الاقتصادي للمملكة خلال العام الماضي.

ويكشف ذلك مدى اعتماد اقتصاد المملكة على الهيدروكربونات خاصة النفط الخام، لكن الإدارة الجيدة والتدريجية لعملية تحول الطاقة عوّضت معدل انكماش الاقتصاد النفطي (البالغ 9%) بزيادة في الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.4%.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي سيعاود الناتج المحلي الإجمالي نموه خلال العام المقبل 2025 بنسبة قدرها 5.5%.

ورغم اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط بصورة كبيرة، وتأثره بما يدور في السوق العالمية، فإن إستراتيجية التنوع ورؤية السعودية 2030 عززتا خفض حصة الهيدروكربونات ضمن الناتج المحلي من النصف إلى 20%.

أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية.. 5 أولويات تواجه مقاومة مجتمعية

الطاقة

يتطلب تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية لخفض الانبعاثات ضمن الإطار الزمني المحدد بحلول عام 2040 التركيز على أولويات عاجلة، رغم السياسات المتّبعة والتشريعات المعنية بالتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة التي أظهرت ريادة التكتل في هذا المضمار.

وكان موقف الاتحاد الأوروبي، في قمة المناخ كوب 28 لعام 2023 حاسمًا في تحديد مستوى الطموح العالي، إذ يقترح، حاليًا، خفض 90% من انبعاثاته بحلول عام 2040، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

ورجّح تقرير حديث أن أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية قد تفشل معظمها لعام 2030، وأن الأحزاب اليمينية المتطرفة تكتسب المزيد من التأييد قبل الانتخابات الأوروبية، وسط قلق الناخبين والشركات بشأن تكلفة المدة الانتقالية.

5 أولويات في طليعة الخطة الخضراء الأوروبية

تضمنت الخطة الخضراء، التي يُعول عليها لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية، بنودًا عديدة، ولكن تأتي في مقدمتها 5 أولويات بإمكانها الإسهام في إنجاز التقدم، وهي:

1. الدعم الموجه للأسر

تواجه أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية، وتحديدًا الالتزام بتخفيضات أكثر طموحًا للانبعاثات، مقاومة مجتمعية، وتجلّى ذلك مؤخرًا في احتجاجات المزارعين بجميع أنحاء القارة الناجمة عن ضغوط التكاليف وإجراءات الترخيص المرهقة.

وتُظهر الأبحاث أن عبء إزالة الكربون من الاقتصاد يقع بشكل كبير على عاتق أصحاب الدخل المنخفض، حسبما نشره موقع المنتدى الاقتصادي العالمي (weforum).

وعلى الرغم من الدلائل، التي تشير إلى أن الطاقة المتجددة والعزل توفر الحماية من ارتفاع الفواتير والتضخم، هناك كراهية متزايدة تجاه خطة المناخ، وهو ما يسهم بدوره في فقدان الثقة في مؤسسات الاتحاد، حسب تقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. ولا يتوقع المحللون من الأسر الضعيفة أن تتحمل تكاليف التحول، ويتعين على صنّاع السياسات أن يتوصلوا إلى مسار واضح لحلّ ضغوط التكاليف المترتبة على التحول.

. إعادة النظر في التمويل

من الصعب الحديث عن أولويات التمويل الهادفة إلى تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية، لأن جميع مراحل التحول الأخضر يتطلب تركيزًا متساويًا.

وعلى الرغم من أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن دعم سكانها في التحول الأخضر، فمن الممكن أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من الريادة في تطوير خطة تحويل مستهدفة لمساعدة البلدان على التأقلم.

وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية تزيد عن 620 مليار يورو (674.96 مليار دولار) سنويًا لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية، المتمثلة في الصفقة الخضراء، باستثناء تحول الأسر إلى المصادر المتجددة.

ومع أن «صندوق التحول العادل» يهدف إلى «تخفيف التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التحول المناخي»، فإن الأموال المتاحة ليست كافية لتحقيق هذا الهدف، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

3. الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري

لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية، فهو يحتاج الأوروبي إلى التخلص التدريجي من استعمال الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء والحرارة بحلول عام 2040.

قبل انعقاد قمة المناخ كوب 28، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارًا بإنهاء جميع أشكال الدعم للوقود الأحفوري على مستوى العالم بحلول عام 2025.

رغم ذلك، لم تتمكن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من ترجمة هذا الطموح إلى تشريعات وطنية.

وسيؤدي ذلك إلى تأخير التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري والأصول العالقة في شكل بنية تحتية للوقود الأحفوري تمّ تطويرها حديثًا، ما لم يكن من الممكن إعادة توظيفها في البنية التحتية للطاقة النظيفة في المستقبل.

4. زيادة كفاءة الأنظمة

على الرغم من أن ترخيص عمليات مشروعات الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي قد يستغرق من 7 إلى 10 سنوات للموافقة عليها، فإن تحسين هذه العمليات من شأنه أن يساعد في خفض أسعار الطاقة النظيفة للصناعة والمستهلكين. من ناحيتها، ترى «مجموعة عمل الرؤساء التنفيذيين للصفقة الخضراء الأوروبية» أن عمليات تقديم الطلبات المعقّدة والجداول الزمنية الطويلة للموافقة تمثّل عقبات رئيسة.

وعلى نحو مماثل، فإن الافتقار إلى أطر واضحة للمستثمرين لتقييم الأهمية المالية للمخاطر المرتبطة بالمناخ والطبيعة يحدّ من قدرتهم على الوصول إلى التمويل الخاص.

ولتسريع تطوير ونشر الطاقة المتجددة في جميع أنحاء أوروبا، ينبغي تنفيذ الآليات الرقمية والتوجيهات الواضحة لمساعدة الدول الأعضاء على تبنّي وتشغيل عمليات التراخيص المبسطة، حسبما نشره موقع المنتدى الاقتصادي العالمي (weforum).

وبخطوة أولى لتحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي المناخية، عليه أن يعمل على تطوير معايير موحدة عبر الدول الأعضاء فيما يتعلق بإجراءات الترخيص وتحديد مواعيد نهائية واضحة لاتخاذ قرارات الترخيص.

5. تسريع كهربة الاقتصاد

حدّد زعماء الاتحاد الأوروبي هدفًا لمصادر الطاقة المتجددة لتلبية 42.5% من الطلب النهائي على الطاقة بحلول عام 2030.

ويُعدّ الافتقار إلى قدرة الطاقة المتجددة في شبكات الكهرباء الوطنية الأوروبية عائقًا رئيسًا أمام الشركات، التي تضع لنفسها أهدافًا لإزالة الكربون، وتعتمد على الكهرباء القائمة على مصادر الطاقة المتجددة للوصول إليها.

في الوقت الحالي، يبلغ عمر 40% من شبكات توزيع الكهرباء في أوروبا أكثر من 40 عامًا، وأغلبها مصمم ليكون محطات كهرباء مركزية كبيرة، وسوف تحتاج إلى ترقية توزيع الكهرباء من الألواح الشمسية ومزارع الرياح، التي من المتوقع ربطها بالشبكات في هذا العقد.

تعديل تعرفة توزيع الغاز الجاف في الرياض والدمام

عكاظ

أصدر وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قراراً بتعديل تعرفة خدمة شبكة توزيع الغاز الجاف لشركتي «توزيع الغاز الطبيعي» و«غاز الشرق» في المدينة الصناعية الثانية بالرياض والدمام.

ونص القرار، على تعديل تعرفة خدمة شبكة الغاز الجاف لشركة توزيع الغاز الطبيعي في المدينة الصناعية الثانية بالرياض لتصبح 1.20 ريال لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز تضاف إلى السعر المحلي، ولشركة غاز الشرق لتصبح 1.53 ريال لكل وحدة.

ويخضع القرار لجميع ما تقضي به الأوامر والأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات ذات العلاقة وما يطرأ عليها من تعديلات، ويُعمل به بدءاً من اليوم، لمدة 5 سنوات ميلادية، ويُلغى جميع ما يتعارض معه من قرارات.

يُشار إلى أن منطقة الرياض، تستحوذ على أعلى نسبة من عدد المصانع من بين مناطق المملكة، بعدد يتجاوز 4 آلاف مصنع، تليها الدمام بعدد يتجاوز 2.5 ألف مصنع، ويستخدم بعضها الغاز الجاف وقوداً للأفران الصناعية، والمراجل البخارية، وغيرهما.

وكانت وزارة الطاقة، أصدرت في مايو الماضي، اللائحة التنفيذية لنظام توزيع الغاز، وتضمنت تصنيفاً لأنشطة النظام ورخصه، ومراجعتها لتعرفة الغاز التي يتقاضاها المرخص له من المستهلكين لخدمات الغاز، ومراقبة الالتزام بالتعرفة المعتمدة.

وتهدف من اعتماد اللائحة التنفيذية واللوائح التنظيمية ودليل تقديم الخدمة وتفعيلها إلى تشجيع الاستثمار في أنشطة توزيع غاز البترول السائل المختلفة، بما يكفل تحقيق المصلحة العامة، والأهداف التنموية للمملكة، بإيجاد بيئة تنافسية تحقق عائداً اقتصادياً مجدياً، يسهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

شكراً